النشرة الإخبارية

تصدر هذه النشرة عن المكتب الإعلامي لنقابة المحامين الفلسطينيين

www.palestinebar.ps Fax: 2402250 Tel :2402240

رئيس التحرير

نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور

المحرر المسؤول

أمين السر : المحامي داوود درعاوي

إشراف المكتب الاعلامي

أ. مي عطا الله

تصميم وتنفيذ :

زياد عاصي

مركز القدس

Tel :2402240
Fax: 2402250

الإفتتاحية

الزميلات والزملاء الاعزاء
تحية الحق والعروبة وبعد

منذ اليوم الأول لإستلام مجلس النقابة لمهامه في شهر أيار من هذا العام عمل مجلس النقابة وقاد حراكاً نقابياً لإلغاء القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، وبذل جهوداً جبارة في سبيل ذلك بالرغم من كافة التحديات التي واجهته، وصولا لنجاح الحراك وتتويجه بصدور قرار من فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن بإلغاء هذه القوانين، وما زال مجلس النقابة يعمل في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وإستقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات العامة.

واستكمالا لمسيرة التطوير والعمل الداخلي للنقابة يسرنا أن نقدم إليكم النشرة الإخبارية الصادرة عن نقابة المحامين الفلسطينيين، من أجل إطلاع كافة الزميلات والزملاء المحامين على أنشطة وفعاليات نقابة المحامين، والتي سنعمل على اصدارها في منتصف كل شهر الكترونيا، وانطلاقا من حرصنا على تقديم أعلى مستوى من الخدمات الى أعضاء الهيئة العامة فإننا نستقبل أية مقترحات لتطوير الأعداد القادمة.
وفقكم الله جميعا
ومعا وسويا لرفع شأن مهنة المحاماة

نقيب المحامين الفلسطينيين
المحامي سهيل عاشور

نقابة المحامين تخوض حراكا احتجاجا على القرارات بقانون

نقابة المحامين

القدس عاصمة فلسطين

بيان

نقابة المحامين

جماهير شعبنا الأبي
الزميلات والزملاء فرسان العدل والحرية
تحت شعار الحوار البناء والشراكة الكاملة بين أركان العدالة، أتاح مجلس النقابة كافة الفرص للجهات المعنية، بضرورة الاخذ بعين الاعتبار ملاحظات نقابة المحامين على القرارات بقوانين المذكورة وضرورة عرضها للنقاش المجتمعي لما لها من اثار خطيرة محدقة بالسلم الأهلي وحق الافراد بمحاكمة عادلة والتقاضي امام قاضيهم الطبيعي.
وبعد استنفاذ كافة هذه الفرص والمبادرات وامام حالة التعنت والاصرار على تجاهل المواقف القانونية الرافضة لإنفاذ هذه القرارات بقانون، والتي عبرت عنها نقابة المحامين عبر الكتب والمراسلات لجهات الاختصاص واللقاءات المباشرة مع كافة اركان العدالة والتي قوبلت بالتجاهل والمضي قدما بإنفاذها دون اكتراث او إقامة الاعتبار للحالة الفلسطينية الراهنة وما تعصف بها من تحديات تستلزم الاصطفاف للمواجهة القادمة مع الاحتلال.
ووقوفا من مجلس النقابة امام مسؤولياته الجسام ومسؤوليات نقابة المحامين كجهة اناط بها المشرع الفلسطيني وضمن القانون الناظم لأعمالها الصادر عن المجلس التشريعي في العام 1999 مهمة الدفاع عن مبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات العامة، وامام ما تستوجبه هذه المسؤولية من النضال النقابي لمواجهة هذا الصلف والتفرد وإدارة الظهر لمكونات وأركان العدالة وانكار الراي الاخر.
فان مجلس النقابة وباسم جموع المحاميات والمحامين يعلن التصعيد النقابي الهادف الى وقف نفاذ هذه القرارات بقانون وإلغاء اثارها دفاعا عن حقوق وحريات المواطنين ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، مستلهما التفاف ومساندة هيئته العامة والجماهير التي تطالها هذه القرارات المتعسفة، وعليه قرر مجلس النقابة اتخاذ مجموعة من الخطوات الاحتجاجية والتي سيعلن عنها تباعا بشكل يومي تبدأ بما هو آت:
أولا: تعليق العمل الشامل طيلة يوم الاثنين الموافق 4/7/2022 امام جميع المحاكم النظامية والتسوية والعسكرية والإدارية وامام كافة النيابات المدنية والعسكرية والإدارية والدوائر الرسمية وكتاب العدل بما يشمل عدم المثول في طلبات تمديد التوقيف والطلبات المستعجلة واخلاء كافة المحاكم وعدم التواجد فيها ، باستثناء الإجراءات المتعلقة بالمدد القانونية .
ثانيا: عقد مؤتمر صحفي في مقر النقابة مركز القدس \مدينة رام الله، يوم الاثنين الموافق 4\7\2022 الساعة الواحدة ظهرا ودعوة المؤسسات الإعلامية والصحفيين وممثلي مؤسسات حقوق الانسان والمجتمع المدني لتغطية هذا المؤتمر وحضوره.
ثالثا: الاعتصام السلمي بالزي الرسمي (روب المحاماة) على دوار المنارة في محافظة رام الله يوم الثلاثاء الموافق 5\7\2022 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الحادية عشر صباحا ومن ثم التوجه بمسيرة سلمية نحو مقر الرئاسة لتسليم رسالة احتجاجية لفخامة الرئيس ودعوة المواطنين للمشاركة بالاعتصام والمسيرة، وسيتخذ المجلس ما يلزم من خطوات لإنجاح هذه الفعالية.
رابعا: يبقى المجلس في حالة انعقاد دائم للمتابعة.
المجد للشهداء والحرية للأسرى
تحريرا في 03/07/2022
مجلس النقابة/ مركز القدس

لمزيد من المعلومات:

www.palestinebar.ps

فيسبوك @Palestinebar

نقابة المحامين تنظم وقفة على دوار المنارة وتسلم الرئيس رسالة احتجاج على القرارات بقانون بتارخ 5/7/2022 في محافظة رام الله

5 تموز 2022

الثلاثاء | 10 صباحا

لمزيد من المعلومات:

www.palestinebar.ps

فيسبوك @Palestinebar

مبنى الرئاسة / رام الله

نقيب المحامين أ. سهيل عاشور

واعضاء مجلس النقابة

يسلمون رسالة احتجاج الى فخامة الرئيس
محمود عباس احتجاجا على قانون
الاجراءات الجزائية وقانون التنفيذ

16 نقابة مهنية واتحاد شعبي تعمل بشكل مشترك

النقابات المهنية والاتحادات الشعبية تدعو لاعتصام مركزي مشترك

إيماناً من النقابات المهنية والاتحادات الشعبية الستة عشر الموقعة على هذا البيان بدورها النقابي الوطني المشترك، وضرورة تصليب عود النضال النقابي، ليكون قادراً على الدفاع عن كرامة المواطنين ومنتسبي هذه النقابات والاتحادات الشعبية، وتعزيز دورها على المستوى الوطني العام في الدفاع عن سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة وحق الشعب في الانتخابات الحرة لاختيار ممثليه تحت ظلال مجتمع ديمقراطي حر يؤمن بالتعددية وتسوده العدالة الاجتماعية وقيم الديمقراطية.

وإذ تؤكد النقابات والاتحادات مرة أخرى على عدالة مطالب نقابة المحامين ونقابة المهندسين، وتعلن وقوفها وانخراطها في حراكهم النقابي المهني والمستمر، فقد عقدت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية اجتماعها التنسيقي الثاني في مقر نقابة الصحفيين، اليوم الخميس الموافق 4/8/2022 ، وتداولت في آليات دعم وإسناد هذا الحراك، وآليات تطوير العمل النقابي المشترك وتوسيع نطاق وترسيم مذكرة التفاهم التي تضم النقابات والاتحادات المنضوية تحتها لتشمل جميع النقابات المهنية غير المنضوية، ورحب الحضور بنجاح اضراب العاملين في الإسعاف والطوارئ وتحقيق مطالبهم، وفي ذات السياق، فقد قررت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية ما يلي:

أولا: الدعوة إلى اعتصام مركزي موسع أمام مجلس القضاء الأعلى في رام الله، لدعم واسناد حراك نقابة المحامين، يشارك فيه كافة أعضاء ومنتسبي النقابات والاتحادات الشعبية، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 9/8/2022 من الساعة الثانية عشر ظهرا وحتى الثانية عصراً، على أن يشمل ذلك تعليق العمل بنفس التوقيت لأعضاء ومنتسبي النقابات والاتحادات ليتسنى لهم المشاركة في الاعتصام.

ثانياً: دعوة كافة منتسبي وأعضاء النقابات المهنية والاتحادات الشعبية للمشاركة الفاعلة في أية فعاليات احتجاجية تعلن عنها نقابتي المهندسين والمحامين وأية نقابة أو اتحاد، تدعو لفعاليات وخطوات تصعيدية في سياق نضالها النقابي والوطني.

ثالثاً: دعوة الحكومة الى ضرورة التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع النقابات والاتحادات، ووفق جداولها الزمنية المحددة، وبخلاف ذلك فإنها تتحمل المسؤولية عن أي تصعيد شامل قد تلجأ له القطاعات المهنية المختلفة.

رابعاً: رفض التصريحات التي ادلى بها وزير المالية شكري بشارة بشأن التزام وزارته بتنفيذ الاستحقاقات المالية للاتفاقيات الموقعة مع النقابات، واعتبار أن ما تم الاتفاق عليه، وحقوق الموظفين المالية غير قابلة للمساومة، وأن على الحكومة ووزارة المالية البحث عن حلول مالية من خارج جيوب الموظفين والمواطنين، والتوقف عن سياسة الجباية وفرض ضرائب ورسوم جديدة.

خامساً: مباركة إنجاز الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بفض النزاع وتوقيع اتفاق بين ضباط الإسعاف والطوارئ وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومباركة تثبيت عقود من لهم خمس سنوات وأكثر في وزارة الصحة.

نقابة الصحفيين الفلسطينيين
نقابة الأطباء الفلسطينيين
نقابة أطباء الأسنان
نقابة المهندسين – مركز القدس
نقابة المحامين الفلسطينيين
نقابة صيادلة فلسطين

نقابة المحاسبين الفلسطينيين
نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين
نقابة الأطباء البيطريين
الاتحاد العام للكتاب والادباء
الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين

اتحاد نقابات المهن الصحية
اتحاد نقابات عمال فلسطين
الاتحاد العام للمعلمين
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
الاتحاد العام للاقتصاديين

نقابة المحامين تنظم اجتماعا مع الفعاليات النظامية والأهلية والوطنية

البيان الختامي لاجتماع نقابة المحامين الموسَّع مع الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية

تداعت القوى والأحزاب والنقابات ومؤسسات العمل الأهلي والشخصيات العامة والعديد من أعضاء الهيئة العامة لاجتماع موسَّع في مقر نقابة المحامين الفلسطينيين يوم الثلاثاء بتاريخ 19/7/2022 تلبية لدعوة مجلس النقابة وانطلاقاً من إيمانه الراسخ بالشراكة الأصيلة في بحث تداعيات القرارات بقوانين المعدِّلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ على منظومة الحقوق واستقلال القضاء والسلم الأهلي، وتوسيع الخطوات التصعيدية اللازمة في مواجهتها حفاظاً على المبادىء والقيم الدستورية.

رحَّب عطوفة نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة بالفعاليات النقابية والأهلية والوطنية، مُثمنين مشاركتهم في الاجتماع الموسَّع واستعدادهم التام للانخراط في الفعاليات التي أعلن عنها المجلس وما زالت مستمرة حتى تحقيق أهدافها. استعرض عطوفة نقيب المحامين وأعضاء من المجلس الأسباب الجوهرية التي أدت إلى التدهور والنزيف المستمر الحاصل في القضاء ومنظومة العدالة وفشل جهود الإصلاح على مرِّ السنوات الماضية؛ ورزمة القوانين الماسة بالشأن القضائي التي أدت لانتهاك استقلال القضاء من الداخل عبر الإدارة القضائية ومسَّ بشكل خطير بالحقوق والحريات العامة، وإلى فقدان ثقة المواطن الفلسطيني بدور القضاء في حماية حقوق الإنسان.

بحث عطوفة النقيب وأعضاء مجلس النقابة خلال الاجتماع مخاطر القرارات بقوانين المعدِّلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ وتأثيرها على الحقوق الطبيعية والدستورية للمواطنين والسلم الأهلي ومرتكزات الحكم الصالح، والتي استدعت قيام مجلس النقابة بواجبه ومسؤوليته القانونية والوطنية والأخلاقية ببرنامج الفعاليات الاحتجاجية المستمرة للمطالبة بوقف تنفيذها وإلغاء آثارها القانونية؛ وأبرزها انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة، وقرينة البراءة اللصيقة بكل إنسان، وحرمان المواطنين من حقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعي على وجه السرعة، والمساس بمبدأ التقاضي على درجتين وعلانية المحاكمة التي يقوم عليها نظامنا القضائي، والإخلال بحق الدفاع بإناطة مسؤولية إحضار الشهود بالمتهم وهو واجبُ المكلفين بإنفاذ القوانين، والمساس بالقوة التنفيذية للأسناد التنفيذية، والإخلال بإجراءات التبليغ، وغيرها من المخالفات الجسيمة التي اعترت تلك التشريعات الاستثنائية التي صِيغت بِغُرف مُغلقة ولم تخضع لنقاش مجتمعي وانتهكت مبادىء الشفافية والحوكمة.

وضع عطوفة نقيب المحامين الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية في صورة اجتماع المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة الذي جرى بتاريخ 17/7/2022 وتمت الدعوة له بناءً على تعليمات السيد الرئيس، وشدّد على أنّ فشل جلسة الحوار يرجع إلى غياب الإرادة في تنفيذ المطالب المُعلنة لنقابة المحامين التي تُمثل الهيئة العامة لجموع المحامين والفعاليات النقابية والأهلية والوطنية الحريصة على تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالقضاء ومنظومة العدالة واحترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات، عبر محاولة الالتفاف عليها وتجزئتها وإفراغها من مضمونها. وحمَّل عطوفة النقيب المجلس التنسيقي مسؤولية فشل الحوار الذي لا يستقيم إلاّ على قاعدة احترام الحقوق ومبدأ سيادة القانون.

وأكدت الفعاليات النقابية والأهلية والوطنية دعمها للخطوات الاحتجاجية المشروعة التي تقودها نقابة المحامين واستعدادها الكامل للانخراط فيها وتوسيعها في مختلف محافظات الوطن، وأكد الحضور على ضرورة توحيد كافة الجهود وتكثيفها باتجاه إجراء الانتخابات العامة باعتبارها أرضية صالحة لتوحيد وإصلاح القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأساس لاحترام الإرادة الشعبية وإنهاء الانقسام الفلسطيني الأسود. وخرج الاجتماع الموسَّع بالتوصيات التالية:

تشكيل لجنة إسناد من ممثلين عن نقابة المحامين والفعاليات النقابية والأهلية والوطنية والقطاع الخاص بقيادة مجلس نقابة المحامين، بهدف دعم وإسناد وتوسيع الخطوات الإحتجاجية المشروعة لنقابة المحامين في مختلف المحافظات والقطاعات المجتمعية.

رفض أية محاولة للالتفاف على المطالب الواضحة والمشروعة التي أعلنتها نقابة المحامين أو تجزئتها أو إفراغها من مضمونها كونها وحدة واحدة لا تتجزأ، وتهدف إلى حماية الحقوق الدستورية التي لا تتجزأ، وتوحيد وحشد الجهود لأجل تنفيذها كاملة.

الترحيب بالبيان الصادر عن مجموعة من السادة القضاة بتاريخ 17/7/2022 وتقدير دورهم في الدفاع عن سيادة القانون واستقلال القضاة والقضاء، ودعوة السادة القضاة كافة لبيان موقفهم من التشريعات الماسة بالشأن القضائي إنطلاقاً من الحق الأصيل للسادة القضاة في التعبير عن آرائهم بحرية المكفول في القانون الأساسي (الدستور) والاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة.

العمل على متابعة ودعم الخطوة الرائدة التي أعلنت عنها نقابة المحامين والمتمثلة في نقل كافة المحامين الفلسطينيين من سجل المحامين المزاولين إلى سجل المحامين غير المزاولين إلى حين وقف التشريعات الاستثنائية التي أطاحت بالحقوق والقضاء.

ضرورة مراجعة كافة التشريعات الاستثنائية التي صدرت في الشأن القضائي، احتراماً للمبادئ والقيم الدستورية، والعمل على خطة وطنية بجدول زمني محدد لتوحيد وإصلاح القضاء الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتباره حق للمجتمع وقيمة وطنية.

ضمان حماية العمل النقابي والتعبير عن الرأي وإدانة تدخل السلطة التنفيذية في تعطيل أو وقف العملية الانتخابية في الضفة والقطاع.

بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

بخصوص انفاذ القرارات بقانون المتعلقة بالإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتنفيذ

تحية الحق والعروبة وبعد

من منطلق حرص مجلس نقابة المحامين على تعزيز لغة الحوار ومبدأ الشراكة الكاملة مع أركان العدالة، تقدم مجلس النقابة بعدة أوراق قانونية تضمنت ملاحظات واعتراضات نقابة المحامين على مضمون هذه القرارات بقانون، وتم تسليمها بشكل رسمي لمجلس القضاء الأعلى مع طلب عقد جلسة للمجلس التنسيقي لقطاع العدالة لغايات النقاش والحوار بشأنها، وتم عقد جلسة خاصة بين نقيب المحامين وسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى بحضور مدير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان لهذه الغايات.

وعلى ضوء ما تم تداوله من أخبار حول صدور تعميم من مجلس القضاء الأعلى بانفاذ هذه القرارات دون عرضها للنقاش والمداولة في المجلس التنسيقي بشأنها، وخلال لقاء مجلس النقابة بدولة رئيس الوزراء ووزير العدل في هذا اليوم الموافق 02/07/2022 تم استعراض هذه المسألة وبادر المجلس بالطلب من رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل لسحب فتيل هذه الأزمة وارجاء نفاذ هذه القرارات حتى بداية شهر أيلول لاستكمال الحوار البناء حولها من منطلق تعزيز علاقة الشراكة القائمة على فهم الأدوار والاحترام المتبادل بما يرتقي بتعزيز الحقوق والحريات العامة.

وسيبقى المجلس في حالة انعقاد دائمة لمتابعة التطورات واتخاذ ما يلزم من إجراءات يقتضيها ويتطلبها الموقف.

تحريرا في 02/07/2022

مجلس النقابة/ مركز القدس

نقابة المحامين الفلسطينيين

إعتصام

محكمة بداية رام الله

نظمت نقابة المحامين، يوم الأربعاء، اعتصام مفتوح أمام محكمة بداية رام الله، احتجاجًا على تعديلات قانونية على قانون التنفيذ وأصول المحاكمات المدنية والإجراءات الجزائية.

مشاركة نقيب المحامين
واعضاء من مجلس النقابة في اعتصام
نقابة المهندسين أمام مجلس الوزراء

مجلس الوزراء

1/8/2022

محكمة الخليل

حراك نقابة المحامين أمام محكمة الخليل

جانب من الإعتصام المركزي لنقابة المحامين في محافظة الخليل، احتجاجا على القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ

لمزيد من المعلومات عن هذا الحدث، يمكن زيارة
www.palestinebar.ps

أبرز مخاطر القرارات بقانون

اخطر التعديلات الواردة في القرارات بقانون

وفق قرار بقانون الاجراءات الجزائية إذا ماطبق فانه يمكن توقيف المتهم دون ان يتم عرضه على القاضي.

المسروقات التي يتم مصادرتها من قبل المحكمة تصبح بعد ثلاث سنوان ملكا للمحكمة ولا يحق للمواطن المطالبة بها لاي ظرف كان

عند تعذر تبليغ الشخص بسبب عدم تواجدة بمنزلة او مكان عملة يتم الصاق التبليغ على الباب وتصدر الاحكام والمتهم غائب لا يعلم بالتبليغ

Tel :2402240
Fax: 2402250
info@palestinebar.ps
www.palestinebar.ps

محكمة بداية
وصلح نابلس

نقابة المحامين

تواصل حراكها النقابي رفضا للقوانين المعدلة

استمرارا للفعاليات التي تنظمها نقابة المحامين "مركز القدس" رفضا لنفاذ القرارات بقانون اعتصم المحامون امام محمكة بداية وصلح نابلس بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الاهلية والمدنية لتاكيد على رفضها القاطع بهذه القوانين .

النقابات المهنية والاتحادات الشعبية تعزز نضالها المشترك

عقدت النقابات المهنية والاتحادات الشعبية، اجتماعاً تنسيقياً في مقر نقابة الصحفيين برام الله، اليوم الخميس، لبحث تطورات حراك المحامين، واضراب نقابة المهندسين، ونقابة العاملين في الإسعاف والطوارئ، وكيفية دعم وتطوير العمل والنضال النقابي المشترك لكافة القطاعات النقابية وعموم المواطنين.

وبعد استعراض مخاطر سيل القرارات بقانون الخاصة بقطاع العدالة، وحالة القضاء، والإجحاف بحقوق المواطنين بالتقاضي العادل والنزيه، بما يهدد الاستقرار والسلم الأهلي، والتعاملات المالية والاقتصادية، في ظل غياب المجلس التشريعي المنتخب، وبالنظر للأساس غير الدستوري الذي استندت اليه التعديلات الجوهرية على القوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، واستعراض مطالب واضراب المهندسين، واضراب العاملين في الإسعاف والطوارئ، ومحاولات تمرير قوانين جديدة تمس حرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي، فقد اجمع ممثلو النقابات والاتحادات على ما يلي:

1- إن النضال النقابي المشترك المساند والداعم لنقابة المحامين ورفضها للقرارات بقانون الماسة بالشأن القضائي، وحرية الوصول للعدالة وضمانات المحاكمة العادلة، هو نضال يصب في مصلحة كافة المواطنين والقطاعات والشرائح الاجتماعية والمهنية، ويتطلب انخراطاً أوسع وأكثر جدية في الفعاليات المتدرجة، بما فيها فعاليات واسعة مشتركة لكافة النقابات والاتحادات الشعبية.

2- رفض الأساس القانوني الذي استندت اليه التعديلات الأخيرة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة تمس بنية النظام السياسي، وتؤسس لشطب المجلس التشريعي نهائيا، ودوره كسلطة تشريعية، والتي تضمنت إسقاط الاستناد في إصدارها لنص المادة 43 من القانون الأساسي، وخلت احكامها العامة من وجوب عرضها على المجلس التشريعي في أول دورة انعقاد له عملاً بذات المادة.

3- الدعوة للمشاركة الواسعة في الفعاليات القادمة التي تعلن عنها نقابة المحامين واسنادها والانخراط فيها، والدعوة للمشاركة الواسعة في الاعتصام الذي تنفذه نقابة المهندسين يوم الأثنين القادم، وسط مدينة رام الله، ودعم مطالب المهندسين.

4- مواصلة الاجتماعات وتفعيل آليات العمل النقابي المشترك لكافة النقابات المهنية والاتحادات الشعبية لما تمثله من ثقل أساسي وما تعنيه من دور فاعل في مجمل النضال الوطني ضد الاحتلال، والنضال المجتمعي لتعزيز الحقوق وحماية الحريات.

www.palestinebar.ps

Tel :2402240
Fax: 2402250
info@palestinebar.ps
Palestinian Bar Association

حراك نقابة المحامين

أمام

محكمة

بداية جنين

الإعتصام المركزي في محافظة جنين، والذي تخلله زيارة لمقبرة الشهداء , بالاضافة لزيارة مكان استشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة.

محافظة جنين
03/08/2022

بيان للرأي العام صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين

بخصوص توصيات لجنة مناهضة التعذيب في الامم المتحدة

أصدرت لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة يوم الجمعة 29/7/2022 توصياتها الختامية بعد مناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، وتضمنت التوصيات الختامية للجنة في الفقرات (20،21) الإشارة بوضوح إلى التعديلات بموجب القرارات بقانون لقوانين الإجراءات الجزائية، وقانون التنفيذ، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية.

وعبرت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن رئيس الدولة الطرف "رئيس دولة فلسطين" وقع في شباط/فبراير 2022 خمسة قرارات بقوانين جرى بموجبها تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لعام 2001، وقانون أصول المحاكمات المدنية رقم 2 لعام 2001، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم 4 لعام 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لعام 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لعام 2002، وابدت اللجنة أن هذه القرارات بقانون تثير القلق بشأن حماية مبدأ افتراض البراءة، وتجديد الاحتجاز السابق للمحاكمة "تمديد التوقيف" دون حضور المتهم أو محاميه، وحق الدفاع، وفرض إذن خطي على المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين.

كما أحاطت اللجنة دولة فلسطين علماً بالضمانات الإجرائية لمنع التعذيب وإساءة المعاملة المكرسة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2001،
وأن اللجنة تأسف لعدم وجود بنود تشريعية صريحة بشأن الحق في الاتصال بمحام فور إلقاء القبض على الاشخاص، ولأن المادتين 97 و98 من القرار بقانون بخصوص الإجراءات الجزائية تسمحان باستجواب المحتجزين دون حضور محام "في حالة حدوث جريمة صارخة أو ضرورة أو إلحاح أو خوف من فقدان الأدلة".
ويساورها القلق أيضا إزاء التقارير التي تشير إلى أن الأشخاص المحتجزين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يحصلون بصورة روتينية، عملياً، على جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية الحرمان من الحرية، بما يشمل عدم السماح للمحامين في كثير من الأحيان بمقابلة موكليهم خلال فترة التحقيق؛ وعدم إتاحة إمكانية إجراء فحص طبي مستقل في الوقت المناسب بهدف الكشف عن علامات التعذيب وسوء المعاملة، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة.
وطالبت اللجنة دولة فلسطين بضمان حصول جميع الأشخاص الموقوفين والمعتقلين، في القانون وفي الممارسة العملية، على جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازهم، بما في ذلك على وجه الخصوص اطلاعهم على أسباب إلقاء القبض عليهم وبطبيعة أي تهم موجهة إليهم، بلغة يفهمونها؛ كذلك تمثيلهم من قبل محام مستقل من اختيارهم وضمان حقهم في الاتصال به دون عوائق، أو إذا لزم الأمر، الحصول على مساعدة قانونية مجانية ذات نوعية كافية، بما في ذلك أثناء الاستجواب والتحقيق الأوليين؛ والحق في طلب وتلقي فحص طبي مستقل وسري، مجاناً، أو من قبل طبيب من اختيارهم عند الطلب؛ وعرض سجلهم الطبي فورا على النائب العام كموضوع للتحقيق كلما كانت النتائج أو الادعاءات تشير إلى التعذيب أو سوء المعاملة؛ كذلك المثول أمام قاض في غضون الإطار الزمني الذي يحدده القانون؛ والقدرة على الطعن في قانونية احتجازهم في أي مرحلة من مراحل الإجراءات.
وطالبت اللجنة دولة فلسطين بالعمل على وجه السرعة بإعادة النظر في القرارات بقوانين الخمسة المعدلة لقانون الإجراءات الجنائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون الإجراءات المدنية رقم 2 لسنة 2001، وقانون البينات رقم 4 لسنة 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، بالتشاور مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، لضمان الامتثال لأحكام الاتفاقية؛ على أن تقدم في التقرير الدوري المقبل معلومات إلى اللجنة عن عدد الشكاوى الواردة بشأن عدم احترام الضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين وعن نتائج هذه الشكاوى، بما في ذلك التدابير التأديبية المتخذة ضد المسؤولين الذين لا يلتزمون بالضمانات القانونية الأساسية.
إن نقابة المحامين وفي ضوء التوصيات الختامية للجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، والتي جاءت لتؤكد على موقف نقابة المحامين بشأن التعديلات الأخيرة التي طالت القوانين المذكورة الماسة بالحقوق والحريات، والمخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان التي انضمت لها دولة فلسطين، فإن نقابة المحامين تؤكد على موقفها المتسق وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب في الامم المتحدة بضرورة الغاء القرارات بقانون المشار لها احتراماً لمبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، واحتراماً للحقوق والحريات المكفولة في القانون الاساسي الفلسطيني والاتفاقيات الاساسية لحقوق الإنسان.

المجد للشهداء
مجلس نقابة المحامين
دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف
تحريرا في 02/08/2022

نقابة المحامين

إجتماع الهيئة العامة غير العادي "الاستثنائي" لنقابة المحامين الفلسطينيين

المنعقد بتاريخ 31/07/2022

محافظة رام الله

المجلس التنسيقي لقطاع العدالة يوصي بإلغاء القرارات بقانون الإجرائية

اجتمع المجلس التنسيقي لقطاع العدالة اليوم في مقر مجلس القضاء الأعلى، برئاسة المستشار عيسى أبو شرار رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى، وبحضور باقي أعضاء المجلس والفريق جبريل رجوب ممثلا عن السيد الرئيس. وبعد المداولة في مشروحات الرئيس على توصيات اللجنة المشكلة من قبله للنظر في القرارات بقانون الإجرائية والتنفيذ، فقد توافق المجلس التنسيقي على التنسيب للسيد الرئيس بإلغاء القرارات بقانون (رقم 7 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 وتعديلاته، رقم 8 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وتعديلاته، رقم 12 لسنة 2022 بشأن تعديل قانون التنفيذ رقم 23 لسنة 2005 والتعديلات الأخيرة عليه)، اعتبارا من تاريخ اليوم.

كما توافق المجلس على تشكيل لجان فنية متخصصة في كل مجال من مجالات هذه القرارات بقانون، من اجل اقتراح مشاريع قوانين مناسبة تهدف الى تسريع إجراءات التقاضي بما لا يخل بضمانات المحاكمة العادلة والتزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها، على أن يراعى في تشكيل هذه اللجان تمثيل الجهات ذات العلاقة بهذه التشريعات على أن يتم عرضها على مجلس القضاء الأعلى.

بيان للرأي العام والهيئة العامة صادر عن مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص الحراك النقابي العظيم الذي قادته نقابة المحامين في مواجهة القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ

جماهير شعبنا البطل
زميلاتنا وزملاؤنا الأحرار
تحية الحق والعروبة وبعد،

تحت ظلال العزة والإباء والصمود والتحدي الذي يسطره شعبنا الباسل في غزة هاشم اليوم رغم جبروت المحتل وعدوانه الغاشم المتواصل، وبعزيمة وإرادة لا تلين مستمدة من عنفوان هذا الشعب الجبار وكإمتداد طبيعي للحالة النضالية النقابية التاريخية لشعبنا الباسل وامام استحقاقات الحق والعدل وبناء دولة المؤسسات في مواجهة التغول على المشروعية الدستورية خاضت نقابة المحامين الفلسطينيين مسلحة بعزيمة هيئتها العامة حراكاً نقابياً واعياً ومسؤولا يضع حداً لسياسة التفرد في الحالة التشريعية والتي كان آخرها الحالة التي خرجت بها القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ.
وأمام صمود وصلابة وتضحيات الهيئة العامة ووحدة الموقف التي عبرت عنها جموع الهيئة العامة نيابة عن كافة أبناء شعبنا الفلسطيني وعلى إمتداد ما يزيد عن ثلاثين يوماً من الفعاليات النقابية الوطنية الواعية والمسؤولة والتي إنضم إلى ركبها لطهارة الفكرة ونبلها أبناء شعبنا الفلسطيني من إتحادات ونقابات ومؤسسات ومواطنين استطاعت نقابة المحامين إنتزاع قرار وقف نزيف هذه التعديلات ووضع حالة الضرورة المشار إليها في المادة 43 من القانوني الأساسي موضع الضبط الوجوبي أمام سنوات من المطالبات المتعددة بهذا الشأن من قبل النقابات والإتحادات ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الغيورين من أبناء شعبنا.
وإذ ترحب وتثمن نقابة المحامين إنحياز فخامة الرئيس لمطالب النقابة المشروعة وقراره بوقف نفاذ هذه التعديلات ووضع أحكام المادة 43 من القانون الأساسي موضع الضبط والبحث من المستوى السياسي لما سببه التوسع غير المبرر وغير المشروع في إستخدام أحكام هذه المادة من تشوه تشريعي في العديد من التشريعات النافذة وإحراج لدولة فلسطين لإنتهاك بعض ما ورد فيها للإتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة فلسطين، فإننا في نقابة المحامين نهدي هذا الإنتصار أولاً إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين إرتوت بدمائهم أرض فلسطين الطاهرة حتى ننعم بالحرية والاستقلال، وإلى أسرانا البواسل خلف قضبان الاحتلال، وإلى كافة أحرار شعبنا ومؤسساته الذين سطروا معنا أجمل معاني التكامل والوفاء للوصول إلى لحظة الحق والحقيقة.

أبناء شعبنا العظيم
هيئتنا العامة الأبية
رسالة نقابة المحامين الفلسطينيين لم تكن يوماً إلا رسالة الحق والعروبة، رسالة عدل تولدت من نبل هذه المهنة وطهارة قضيتنا الوطنية، ونحن وإن كنا نشعر بالنصر إلا أننا نعي دوما أن درب الدفاع عن الحرية والكرامة وسيادة القانون هو نضال نقابي وطني تراكمي متواصل، وأمام هذا الشعور العظيم المعمد بتضحيات الهيئة العامة للمحامين فإن مسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا أن نشعر بواجب الشكر لكل من وقف مع نقابة المحامين وهيئتها العامة وساند الفكرة ودعم موقف النقابة ونخص بالذكر شركائنا في العمل النقابي ممثلا بالإتحادات الشعبية والنقابات واللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة المشكلة من قبلها والتي تبنت موقف نقابة المحامين، ودولة رئيس الوزراء ومعالي وزير العدل، وكافة القوى والمؤسسات الوطنية التي تفاعلت مع موقف النقابة.
أما أنتم زميلاتنا وزملائنا في الهيئة العامة لنقابة المحامين يا من كانت تضحياتكم السراج الذي أضاء درب هذا النصر، فعهدنا لكم في مجلس نقابة المحامين أن نبقى على العهد... عهد الوفاء للوطن وعهد الدفاع عن مبدأ سيادة القانون وتكريسه قولاً وفعلاً.
ولكي لا ندخل والهيئة العامة في نفق مظلم تغلق أمامه كافة الابواب واستمرارا لنهج الحوار الذي خضناه دائما وأبدا قبل واثناء الفعاليات، وحيث اننا أصحاب رسالة سامية هدفها الحق والعدل ومصلحة الوطن والمواطن وبناءاً على ذلك وأمام هذه المستجدات والمعطيات فقد قرر مجلس نقابة المحامين الآتي:
أولاً: المشاركة في اجتماع المجلس التنسيقي المقرر عقده غدا الساعة الواحدة ظهراً من أجل التنسيب بوقف نفاذ هذه القرارات بقانون حسب الأصول والقانون.
ثانياً: دعوة كافة النقابات والإتحادات الستة عشر الموقعة على البيان الصادر بتاريخ 4 آب 2022 للإجتماع غدا الساعة الثانية والنصف ظهراً بإستضافة عطوفة نقيب الصحفيين الأخ ناصر أبو بكر وأعضاء الأمانة العامة للنقابة لتقديم رسالة شكر وتقدير على موقفهم المبدئي الداعم لحراك نقابة المحامين والتنسيق من أجل المشاركة في الفعالية الوطنية الإحتجاجية المقررة أدناه للإحتجاج على العدوان الغاشم للاحتلال على غزة الحبيبة.
ثالثاً: وقف الفعاليات النقابية المعلن عنها سابقاً.
رابعاً: دعوة الهيئة العامة للمشاركة في المسيرة السلمية بالزي الرسمي يوم الثلاثاء الموافق 9/8/2022 الساعة الثانية عشر ظهراً سيراً على الأقدام من أمام مجلس القضاء الأعلى في رام الله باتجاه دوار مفتصبة بيت إيل للإحتجاج على العدوان الغاشم للاحتلال على غزة الحبيبة.
عشتم وعاشت الهيئة العامة لنقابة المحامين سياجاً للحق والعدل

المجد لشهداء فلسطين
الحرية لأسرانا البواسل
الشفاء العاجل لجرحانا الأبطال
مجلس نقابة المحامين/ مركز القدس
دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف
7/8/2022

تتويجاً لحراك نقابة المحامين

اصدر فخامة الرئيس محمود عباس قرار بقانون بالغاء القرارات بقانون التالية :

- قرار بقانون رقم 7 لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون الاجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته .
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته .
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2022 ، بشأن تعديل قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005 وتعديلاته .
- قرار بقانون بشان تعديل قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005 الصادر بتاريخ 13/87/2022 .

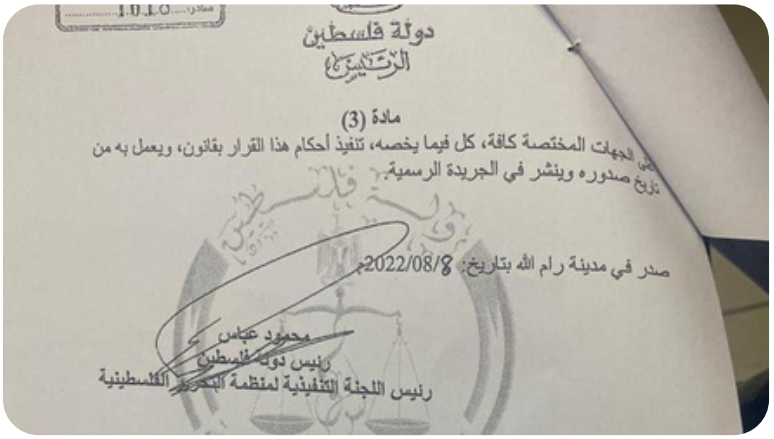
دولة فلسطين
الرئيس
مادة (3)
صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 8/2022/08م
محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

Palestinian Bar Association
Tel :2402240
Fax: 2402250
info@palestinebar.ps
www.palestinebar.ps

اعلان صادر عن نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين

بخصوص خريجي الثانوية العامة

تحية الحق والعروبة وبعد

لاحقا للاعلانات الصادرة عن مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين بخصوص دعوة خريجي الثانوية العامة لاختيار التخصصات التي تتناسب واحتياجات سوق العمل، وعلى ضوء الزيادة المطردة بأعداد خريجي كليات الحقوق، فقد تداعى مجلس نقابة المحامين للبحث في هذا الأمر، ومراعاة منه لواقع مهنة المحاماة في ظل حالة التدفق على تخصص الحقوق بما لا ينسجم مع احتياجات سوق العمل، وتجاوز القدرات الاستيعابية للنقابة لتسجيل المتدربين، وإيمانا من مجلس النقابة بضرورة التركيز على جودة التدريب لأهمية هذه المهنة، فقد قرر مجلس نقابة المحامين التأكيد على قراره السابق بخصوص خريجي الثانوية العامة للعام الدراسي 2019/2020 وما تلاها وتحديد المعايير الاتية للانتساب والتسجيل في سجلات النقابة:

أولا: أن لا يقل معدل الثانوية العامة عن 75%.

ثانيا: اقتصار الانتساب لخريجي فرعي العلمي والأدبي فقط.

ثالثا: برامج التجسير التي تعتمدها بعض الجامعات لن تكون مدخل للتسجيل في سجلات نقابة المحامين، ولن تكون مقبولة للحصول على شهادة الحقوق تمهيدا للتسجيل في سجلات نقابة المحامين.

رابعا: تطبق هذه المعايير أيضا على خريجي الثانوية العامة لهذا العام 2022.

ويأتي ذلك انسجاما مع رؤية النقابة لتحسين جودة التدريب ووفقا لما يتناسب مع القدرات الاستيعابية للنقابة، وعليه اتخذ مجلس النقابة هذه القرارات وفقا لصلاحياته لضبط مسألة تدفق خريجي كليات الحقوق ومراعاة لمستقبل الطلبة خريجي الثانوية العامة المقبلين على الحياة الجامعية حتى لا تكون مسألة التدريب عقبة أمامهم بعد التخرج، ونتوجه اليهم مرة اخرى باختيار التخصصات التي تتناسب مع سوق العمل واحتياجاته.

تحريرا في 1/08/2022
مجلس نقابة المحامين

رام الله

نقابة المحامين تشارك في مسيرة باتجاه دوار مغتصبة بيت إيل للاحتجاج على العدوان الغاشم بحق أبناء شعبنا في غزة الحبيبة.

9/8/2022

www.palestinebar.ps

نقيب المحامين يستقبل رئيس نادي الاسير والوفد المرافق له في مقر النقابة لبحث سبل التعاون

استقبل نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور وأعضاء من مجلس النقابة رئيس نادي الاسير الأستاذ قدورة فارس والوفد المرافق له في مقر نقابة المحامين.

ورحب عاشور بالوفد وأكد على أن نقابة المحامين ستكون على تواصل وتعاون دائم وبذل كل جهد في سبيل خدمة الأسرى، لان الاسرى هم من يدفعون ثمن كرامة الشعب الفلسطيني، وأكد على استعداد النقابة لتقديم المساعدة والتعاون، كما أشار الى العمل على ملف استعادة جثامين الشهداء.

وأضاف بأن النقابة على استعداد للتعاون مع كافة الاتحادات والنقابات العربية، وشدد على مبدأ الشراكة مع جميع المؤسسات التي تقدم الخدمات للحركة الأسيرة .

بدوره أكد الأستاذ فارس على ضرورة تعزيز التعاون بين نادي الاسير ونقابة المحامين من أجل تشكيل وحدة قانونية لمتابعة ملفات الاسرى وذلك بسبب وجود نقص في عدد المحامين المتطوعين لدى النادي.
وطالب باتخاذ موقف وطني من أجل مقاطعة محاكم الاحتلال وان يكون لنقابة المحامين دور من اجل الزام الجميع بالمقاطعة.

وجرى نقاش حول العديد من المسائل التي تهم الجانبين وتعزيز التعاون في العديد من القضايا والمسائل القانونية، وأكد الحضور على مبدأ الشراكة والتعاون بما يخدم المؤسستين وخصوصا في القضايا الوطنية.

تحريرا في 23/08/2022
نقابة المحامين

جانب من الامتحان الشفوي

لدورة نيسان / 2022

نقابة المحامين

www.palestinebar.ps

لقاء عطوفة نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان

لقاء عطوفة نقيب المحامين المحامي سهيل عاشور مع منظمة القانون من أجل فلسطين

TEL :2402240
FAX: 2402250

لقاء عطوفة النقيب المحامي سهيل عاشور وعضو مجلس النقابة المحامي لؤي ابو جابر مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ. د. محمود أبو مويس

نقابة المحامين الفلسطينين

نقابة المحامين

نقابة المحامين توقع مذكرة تفاهم مع جامعة فلسطين الأهلية

وقع نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور مذكرة تفاهم مع جامعة فلسطين الأهلية ممثلة برئيس الجامعة د. عماد الزير وذلك انطلاقا من أهمية الشراكة والتكامل في العمل لضمان الجودة في تقديم الخدمات وتحقيق الإنجازات وذلك يوم أمس الثلاثاء الموافق 06/09/2022.

وشدد عاشور في كلمته على أهمية هذه المذكرة في تأطير التعاون والتنسيق بين نقابة المحامين وجامعة فلسطين الأهلية بما يخدم قطاع العدالة في فلسطين.

وأشار الى أبرز ما جاء بالمذكرة بخصوص المنح التشجيعية لأعضاء النقابة حيث قدمت الجامعة خصم بنسبة 20% من رسوم الساعات المعتمدة لبرنامج الماجستير خلال مدة سريان الاتفاقية، خصم بنسبة 20% من رسوم الساعات المعتمدة لدرجتي الدبلوم والبكالوريوس لأبناء أعضاء النقابة، إضافة الى العديد من مجالات التعاون بين الجانبين ووضع البرامج الملائمة لتطوير المشاريع البحثية المشتركة وتبادل المجلات والرسائل الجامعية والمطبوعات والكتب بهدف الارتقاء في البحث القانوني القائم على الاسس العلمية.

نقابة المحامين تعقد إمتحان القبول لخرجي كليات الحقوق

دورة تشرين اول 2022

رام الله - بيرزيت

عقدت نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين مركز القدس امتحان القبول لخريجي كليات الحقوق لدورة ايلول 2022 ، في جامعة بيرزيت وبلغ عدد المتقدمين للإمتحان 717 طالب وزعو على عدد من القاعات في كليات الحقوق والتربية والأداب .

Palestinian Bar Association
Tel :2402240
Fax: 2402250
info@palestinebar.ps
www.palestinebar.ps

نقابة المحامين
الفلسطينيين

توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين الفلسطينيين وجامعة النجاح الوطنية

وقع نقيب المحامين الفلسطينيين المحامي سهيل عاشور مذكرة تفاهم مشترك مع جامعة النجاح الوطنية ممثلة بالأستاذ الدكتور عبد الناصر زيد، وبحضور كل من د. نعيم سلامة، عميد كلية القانون في الجامعة؛ والأستاذ المحامي سعد سليم نائب نقيب المحامين، حيث يأتي هذا التعاون تلبية للأهداف الاستراتيجية المشتركة، وتعميق أواصر التعاون مع المؤسسات الفاعلة لتحقيق المصلحة المتبادلة للطرفين.

بدوره أكد أ. عاشور أهمية هذا التعاون كونه يعظّم الاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات بين الطرفين، حيث تسعى النقابة للمحافظة على رسالة مهنة المحاماة، وتكريس مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم، وتنشيط البحوث القانونية، وتنظيم التعاون في مزاولة المهنة. وأشار بأن هذا التعاون من شأنه أن يسعى إلى تحقيق أقصى فائدة مرجوة وتطوير رؤى الطرفين.

وأعرب أ.د. زيد عن سعادته بهذا التعاون المشترك، مشيداً بأهمية توقيع هذه الشراكات التي تسعى إلى تطوير وتعزيز مفهوم الشراكة والتكامل في العمل ما بين الكليات والنقابات المعنية، حيث تأتي هذه المذكرة تلبية للرغبة المشتركة بين الطرفين في تعميق وتعزيز العلاقة بينهما والاستفادة منها للمنفعة المشتركة لهما وللمجتمع خصوصاً في الميادين البحثية المختلفة والمهنية، ولأجل تطوير نوعية ومستوى التعليم القانوني ودمج الجانب النظري بالتطبيق العملي، وتعزيز أخلاقيات المهن الحقوقية بشكل عام ومهنة المحاماة بشكل خاص.

واتفق الفريقان على التعاون في مجالات متعددة منها: التدريب القانوني العملي وتوفير فرص البحث العلمي والتعليم العالي، وتبادل الخبرات الأكاديمية والبحثية والعملية، والشراكة في تنظيم الندوات واللقاءات الدورية حول العمل القانوني المشترك والمؤتمرات التي تهم الطرفين والمجتمع الفلسطيني؛ إضافة إلى التنسيق والتشبيك وتوقيع اتفاقيات التعاون مع المؤسسات والجهات المانحة محلياً ودولياً.

نقيب المحامين يستقبل خبير العدالة الجنائية الجديد لدى بعثة الشرطة الأروبية يورغان ويلنر

المحامية راوية ابو زهيري

رئيسة لجنة الحقوق والحريات في نقابة المحامين

خلال زيارتها لمؤسسة الحركة العالمية لدفاع عن الاطفال التي قام الاحتلال الصهيوني بأغلاقها خلال شنه عدوانا على المؤسسات الحقوقية والمدنية الفلسطينية

7-9-2022

مراسم أداء اليمين القانونية لمزاولة مهنة المحاماة

اجتماع المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب

الدورة الاولى للعام 2022

تحت عنوان التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني والذي يتناول فيه الإنتهاكات والجرائم الواقعة على الشعب الفلسطيني

لبنان -

نقابة المحامين

زيارة محافظ سلطة النقد الدكتور فراس ملحم لنقابة المحامين

الاردن

حكم القانون

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

مشاركة نقابة المحامين الفلسطينيين في برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمملكة الأردنية الهاشمية